

قيل خلال احتدام معركة المُقاطعة للانتخابات النيابية في لبنان، وبعض الظن إثم، إن الباعث الحقيقي على اتخاذ هذا الموقف لم يكن جملة القضايا التي كان يتردد سردها في حيثيات المواقف المُعلنة وإنما كان في الحقيقة التصميم على استباق الانعكاسات التي يمكن أن يُخلفها السلام الموعود في المنطقة على الواقع اللبناني.

وقيل، وبعض الظن إثم هنا أيضاً، إن الحافز الحقيقي على اتخاذ هذا الموقف هو رفض الواقع الداخلي الذي أملاه اتفاق الطائف والذي أفرزه سوء تطبيق هذا الاتفاق.

أما القضايا التي كان يتردد سردها في حيثيات المواقف المُعلنة فأهمها قضية استمرار وجود جيوش غربية على أرض لبنان (والمقصود تحديداً الاحتلال الإسرائيلي لجنوبي لبنان وانتشار القوات العربية السورية في سائر المناطق اللبنانية) واستمرار قضية المُهجرين داخل لبنان من دون مُعالجة، وكثافة حركة الهجرة التي جرفت مئات الألوف من المواطنين اللبنانيين إلى خارج لبنان عبر سنوات الأحداث. هذه القضايا لم يكن الرد عليها وإبطال التدرّج بها في تسوية الموقف أمراً صعباً. لذا يميل أصحاب الظنون إلى أن هذه القضايا كانت بمثابة الدخان المُستخدم لتغطية المُسبب الحقيقي لموقف المُقاطعة.

مع تقدّم المحادثات الجارية في واشنطن بين العرب وإسرائيل في إطار

مؤتمر السلام للشرق الأوسط، أخذ يلوح بصورة جلية أن مشروع السلام في المنطقة سوف يتمحور على تصوّر ما للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة من الأرض الفلسطينية المحتلة، كما أخذ يتأكد أكثر فأكثر أن بعض المطالب الفلسطينية التاريخية، ومنها حق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الخارج العودة إلى ديارهم داخل الأراضي المحتلة لم تعد واردة عملياً من قريب أو بعيد. فأخذ الاعتقاد يسود في لبنان أن النتيجة الطبيعية لمثل هذا الحل هي إبقاء اللاجئين الفلسطينيين حيث يقيمون، أي توطينهم. وهذا معناه أن نصيب لبنان من هؤلاء سيكون نحو الثلاثمائة ألف فيما لو اقتصر مشروع التوطين على أولئك الذين وفدوا إلى لبنان في عام ١٩٤٨، سنة النكبة الكبرى، وسيكون نصيبه ما بين أربعمائة وخمسمائة ألف فيما لو شمل مشروع التوطين جميع الفلسطينيين المقيمين حالياً على أرض لبنان.

وخطر التوطين كان يُشكّل هاجساً لدى فريق من اللبنانيين يرى فيه سبباً للإخلال بالتوازن الديمغرافي البالغ الدقّة في المجتمع اللبناني. والمقصود تحديداً، في منطق السجال الطوائفي الذي كان ولا يزال يتحكّم بواقع الحياة العامة في لبنان، أن توطين اللاجئين الفلسطينيين سيكون من شأنه تعزيز الوجود الإسلامي نسبياً على حساب الوجود المسيحي، وذلك باعتبار أن غالبية الفلسطينيين المقيمين في لبنان هم من المسلمين. وكان هذا الهاجس بالذات، إضافة إلى هاجس تفوّق نسبة التكاثر الطبيعي بين المسلمين اللبنانيين على نسبه بين المسيحيين، أحد العوامل الكامنة وراء الدعوة التي كان يطلقها بعض قادة ما كان يُسمى «جبهة لبنانية» خلال سنوات المحنة الوطنية لإعادة النظر في بنية النظام السياسي اللبناني والمُنَاداة باعتماد الفدرالية أو اللامركزية السياسية قاعدة للنظام المطلوب.

وهكذا، ما إن أخذت مُحادثات السلام في واشنطن تُسجّل تقدماً ملموساً. وأخذت تبشير نجاحها تلوح في الأفق، حتى انبعثت هذه الهواجس مُجدداً في النفوس لدى فريق أساسي من اللبنانيين ووجد هذا الفريق، حسب ظن بعض المُراقبين، في الاستحقاق الانتخابي فرصة سائغة لفرز مناطقه عن سائر المناطق اللبنانية، حتى إذا ما آلت مُحادثات السلام إلى الأخذ واقعياً بمبدأ

التوطين كانت المناطق المفروزة جاهزة لإعلان ذاتيتها أو كينونتها فيكون لكل فريق كائونه، ويكون التوطين قد نُفِّذ خارج كائتون الفريق الذي يتخوّف من التوطين على الميزان الطوائفي في البلد.

هذا التفسير لموقف المقاطعة للانتخابات نحن نميل إلى استبعاده وإسقاطه من الحساب لسببين على الأقل: أولاً، لأن هذا الربط بين موقف المقاطعة واحتمالات التوطين لم يبيح به أي طرف من أطراف المقاطعة صراحة في موافقه المُعلنة، ولو أن التعبير عن الهواجس المقترنة به ورد كثيراً ولا يزال يرد في مجالس الحوار المغلقة. ثانياً، لأن مبدأ التوطين ليس مرفوضاً من قبل فريق من اللبنانيين دون الآخر، فهناك ما يشبه الإجماع بين اللبنانيين على رفض فكرة التوطين ولو من منطلقات مُتباينة. والفكرة أساساً مرفوضة من قبل الشعب الفلسطيني، ولا سيما منه الفريق المُقيم داخل لبنان، لمُجرّد أنها تتعارض مع حلمه القومي في العودة وإقامة دولته على ترابه الوطني. ولكن المسألة التي تبقى عالقة هي: ماذا لو وافق المفاوض الفلسطيني على مشروع الحكم الذاتي من غير الالتفات إلى حق العودة؟

في مُطلق الأحوال، إن مُجرّد إثارة هذه القضية في سياق العمليّة الانتخابية في لبنان في الوقت الذي كانت تنحو فيه محادثات السلام منحىً إيجابياً، لهو شاهد جديد على مدى الترابط القائم بين الأوضاع اللبنانية الداخلية وتطوّرات الوضع على صعيد المنطقة، كما هو تذكير بمخاوف اللبنانيين بأن بلدهم، الذي دفع ثمن النزاع في الشرق الأوسط غالباً، قد يكون مُقدّراً له أن يدفع أيضاً ثمن السلام عندما يحين موعده في المنطقة.

ويحضرني في هذه المناسبة قول أسرّه في أذني في مجلس خاص ذات يوم أحد كبار القادة الروحانيين، وكان ذلك في لحظة انفراج أمني وسياسي من اللحظات القليلة التي عبرت في سماء لبنان منذ مدّة، ومؤدّى ذلك القول: إن أزمة لبنان لم تنته بعد، وهي مكتوب لها ألا تنتهي إلا بانتهاء أزمة المنطقة. وكان الأمر يهون لو أن أزمة المنطقة تنتهي بتسوية خلافات ناشبة حول قضايا مُعيّنة. ولكن حل قضية الشرق الأوسط مُقدّر له أن يتخذ شكل إعادة تركيب

المنطقة جغرافياً (جيوبوليتيكياً)، وإعادة التركيب هذه لا بد أن تشمل معطيات المنطقة سياسياً واقتصادياً وديموغرافياً وجغرافياً. فلماذا نتظر أن يُسمح للبنان أن «يركب» نفسه في أية صيغة حل داخلي قبل أن يتفق دولياً على صورة «لإعادة تركيب» المنطقة.

هذا الرأي لم أشأ أن أقتنع به حينما سمعته. ولكنني اليوم أراني أعود إليه في محاولة تفسير ما بدا ويبدو مُستغلماً على العقل والبصيرة. أية مُصادفة هي تلك التي جعلت الاستحقاق الانتخابي ينقلب إلى أزمة، والأزمة تحتدم في الوقت الذي كانت محادثات السلام في واشنطن تعطف نحو الإيجابية؟

ولعل المحادثات المتعددة الأطراف حول الشرق الأوسط، التي لم يُشارك فيها لبنان، وكذلك سوريا، حتى الآن، والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمجموعة الأوروبية واليابان، مكتوب لها أن تكون هي الوسيلة لتظهير ولو بعض الصورة المرسومة لمستقبل المنطقة، وبالتالي لبنان، خصوصاً وأن بين المواضيع المُدرجة على جدول أعمالها قضايا مثل المياه واللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية، وهي جميعاً من المواضيع التي تطرح نفسها بطبيعة الحال في أية رؤية لإعادة ترتيب المنطقة، حتى لا نقول إعادة تركيبها.

أما ربط موقف المُقاطعة بموقف فريق من اللبنانيين من اتفاق الطائف مُطلقاً، واستطراداً بموقف هذا الفريق من سوء أداء الحكم المُفجع في تطبيق هذا الاتفاق، فمسألة لا بد من أن يجرنا بحثها إلى استحضار كل ما قيل في انتقاد وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) وكيفية تعاطي الحكم (أي الحكومات المُتعاقبة) مع مضمونها وتطبيقه. حسبنا بالتركيز هنا على حقيقة واضحة، هي أن فريقاً أساسياً من اللبنانيين، هو بوجه عام الفريق الذي سلك طريق المُقاطعة للانتخابات النيابية العامة أخيراً، رأى في اتفاق الطائف إجحافاً بحقه وافتتاتاً على موقعه في النظام.

قد يسمع المرء الكثير من الملاحظات على مضمون وثيقة الوفاق الوطني، وقد تتفاوت هذه الملاحظات تفاوتاً كبيراً تبعاً لمواقع الذين يدلون بها.

أما الفريق المُقاطع للانتخابات النيابية فملاحظاته الأساسية قد تتركز على جوانب معيّنة من الاتفاق دون الأخرى. فمن سياق السجال الدائر في لبنان منذ إعلان اتفاق الطائف يبدو أن القضية المركزية تتمحور على توزيع السلطات.

ولعل أهم ما يعني الفريق المُقاطع من ذلك إعادة تحديد صلاحيات رئاسة الجمهورية على نحو كان القصد منه إحلال شيء من التكافؤ بين الصلاحيات الدستورية لرئاسة الجمهورية من جهة، ومسؤولياتها من جهة ثانية، علماً بأن الدستور اللبناني كان قبل اتفاق الطائف وما زال بعده ينص على أن رئيس الجمهورية لا تبعة عليه إلا في حال مخالفته الدستور أو في حال الخيانة العظمى. وكان المقصود من إعادة تحديد صلاحيات رئاسة الجمهورية أيضاً إيجاد شيء من التكافؤ بين صلاحيات الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة، وذلك باعتبار الرئاسات موقوفة على طوائف معيّنة وبالنظر، تالياً، إلى مقتضيات التوازن الطائفي في النظام في ضوء ما كان وما زال يجري من تجاذب حول مواقع الطوائف في النظام السياسي.

كان الدستور اللبناني قبل اتفاق الطائف ينص على إناطة السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية تحديداً، على أن يُمارسها بالتعاون مع الوزراء. وأضحى الدستور بعد تعديله بموجب وثيقة الوفاق الوطني ينص على إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وأضحى رئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء حكماً، ولو أن الدستور احتفظ لرئيس الجمهورية بحق رئاسة جلسات مجلس الوزراء ساعة يشاء. هكذا أضحى رئيس الجمهورية رئيساً للدولة، وأضحى رئيس الحكومة عملياً، باعتباره رئيس الوزراء، رئيساً للسلطة الإجرائية.

لا جدال في أن اتفاق الطائف، إذ أعاد توزيع الصلاحيات، أخذ من رئيس الجمهورية وأعطى مجلس الوزراء واستطراداً رئيس الحكومة. وكان رئيس مجلس الوزراء شبه مُغفل أو غائب في دستور ما قبل اتفاق الطائف، إذ لم يرد ذكره في الدستور سوى مرتين: مرة حيث نصّ الدستور على أن رئيس الجمهورية يُعيّن الوزراء ويختار من بينهم رئيساً، فجعله بذلك أول بين

متساوين. والمرة الثانية حيث نصَّ أن على الحكومة أن تدلي ببرنامج عملها أمام مجلس النواب وأن رئيسها هو الذي يتلو بيانها أو من ينوب عنه. وفي كلتا الحالتين لم يكن الدستور ينيط برئيس الحكومة أية صلاحيات معيّنة. لذلك كنتُ شخصياً أسمّي رئيس الجمهورية ملكاً على جمهورية، واعتبر رئيس مجلس الوزراء اسماً على غير مسمّى، أقله بالمعنى الدستوري المكتوب. هذا مع الإقرار بأن رئيس الحكومة كان يتمتع، حتى قبل الطائف، بصلاحيات واسعة بموجب العرف الدستوري الثابت، بخلاف النص الدستوري.

هذا الواقع الجديد الذي نشأ عن اتفاق الطائف في صورة النظام السياسي لم يهضمه الفريق المعني بموقع رئاسة الجمهورية. وقد حاول رئيس الجمهورية كثيراً أن يعود بالممارسة العملية إلى الواقع الذي كان سائداً قبل الطائف. فكانت هذه المحاولات سبباً لكثير من الاحتكاك والتأزم بين الرئاسات الثلاث، الأمر الذي انعكس سلباً على الوضع السياسي العام في البلاد. ولعل المقاطعة للانتخابات النيابية كانت من آيات هذا الواقع، لا بل كانت ذروة ما أدّى إليه هذا الواقع من توترٍ وخلل.

وكان آخر تجليات القلق السياسي الشديد الذي يساور الفريق المُقاطع من جرّاء اتفاق الطائف الموقف من إلغاء الطائفية السياسية الذي برز فجأة من خلال تصريحات بعض الأطراف وكذلك من خلال التحليلات الصحافية. فلا يسع كل من يتابع المواقف المُدلى بها هذه الأيام إلا أن يتوقّف أمام الحملة التي تشنها جهات معيّنة، ومعها وسائل إعلام فاعلة، على المجلس الجديد المُنتخب من حيث أنه سوف يكون أداة لتمرير بعض التغييرات الأساسية، ومنها إلغاء الطائفية السياسية.

ولا بد من التذكير في هذا الصدد بأن اتفاق الطائف نصَّ على العمل على إلغاء الطائفية السياسية وإنما تدريجياً وعلى مراحل مرسومة ومدروسة. ولكن الحملة ضد مبدأ إلغاء الطائفية السياسية لم تشب في واقع الأمر إلا بعد انتخاب مجلس نواب جديد، الأمر الذي يوحي وكأنما الاعتراض على الانتخابات كان في حقيقة الأمر تعبيراً عن الاعتراض على مضمون وثيقة الوفاق الوطني وبخاصة

في نصوص معيّنة منها.

فيما يلي نص المادة ٩٥ من الدستور اللبناني بعد تعديله بموجب اتفاق الطائف:

«على مجلس النواب المُنتخب على أساس المُناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الانتقالية:

أ - تُمثّل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب - تُلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويُعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يُعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مُناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيّد بمبدأي الاختصاص والكفاءة».

هذا النص وافق على مضمونه كل من كان أعلن التزامه اتفاق الطائف، وبينهم من عاد فقرر مقاطعة الانتخابات.

وبعد، بناءً على كل ما تقدّم، ألا يجوز القول إن السبب الحقيقي الكامن وراء موقف المُقاطعة للانتخابات النيابية كان أبعد من الحيثيات المُعلنة للقرار، وأن وراء أكمة المُقاطعة خزيناً من القلق العميق تغذّيه شحنات من المخاوف والهواجس والتحفّظات المتشعّبة؟